الأمم المتحدة
S/2018/362
مجلس الأمن
Distr.: General
18 April 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لبيرو والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تحيل بيرو والسويد، بصفتيهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن وفي إطار تعاون وثيق مع المملكة المتحدة، طي هذه الرسالة مذكرةً موجزة عن وقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) غوستافو **ميزا – كوادرا**
السفير

(*توقيع*) أولوف **سكوغ**
السفير

(*توقيع*) كارِن **بيرس**
السفير

230418 200418 18-06161 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لبيرو والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن: موجز وقائع الاجتماع المعقود في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعا بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قبل انتهاء ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (البعثة) في نهاية آذار/مارس ٢٠١٨. واستمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمتها ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة، بعد وصولها وتسلمها مهام الوظيفة الجديدة بأسبوعين تقريباً. وانضم أعضاء من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري إلى الاجتماع انطلاقا من كينشاسا وغوما عن طريق التداول بالفيديو.

وطرحت الدول الأعضاء أسئلة عن تعاون البعثة مع الاتحاد الأفريقي بشأن القضايا الجنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والجهود المبذولة حتى الآن لجمع الأموال من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في البلد والبيان المشترك الصادر بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات؛ والأسباب الكامنة وراء الانخفاض الطفيف في معدلات تسجيل الناخبين في صفوف النساء وارتفاع وتيرة العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك اختطاف الفتيات؛ والتقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات عمل بعثة حفظ السلام، بما في ذلك ما يتعلق بوحدة تحقيق الاستقرار، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف المجتمعي، وتواصل البعثة مع الجماعات المسلحة؛ ودور المجتمع المدني النسوي والمدافعات عن حقوق الإنسان وعلاقتهن بالأمم المتحدة؛ والاستراتيجيات والتدابير الخاصة الكفيلة بضمان المشاركة السياسية للنساء في الانتخابات المقبلة، كناخبات ومرشحات على حد سواء. وأخيرا، سألت الدول الأعضاء عما إذا كانت هناك سبل أخرى تتيح لمجلس الأمن المساعدة على تعزيز خطة المرأة والسلام والأمن بما يتجاوز ضمان إدراج لغة قوية بشأن هذا الموضوع في القرار المقبل بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وولاية البعثة.

وأشارت الممثلة الخاصة للأمين العام إلى أنها التقت خلال الأسبوعين الأولين من عملها في البلد، إضافة إلى رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية والوزراء الرئيسيين والسفراء، بجماعات نسائية وقيادات نسائية، منهن نساء شابات، من كل من الحكومة والمعارضة، واستمعت إلى آرائهن بشأن القضايا الرئيسية التي تؤثر في البلد في هذه المرحلة الحاسمة. وتتضمن ردودها على الأسئلة التي طرحها خبراء مجلس الأمن النقاط الرئيسية التي وردت في مداخلتها، على النحو الوارد أدناه.

- ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل على صون وتعزيز الأحكام ذات الصلة بالمسائل الجنسانية في ولاية حفظ السلام وفي القرار المرتقب بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن تتضمن هذه الأحكام دعم الحقوق المدنية والسياسية للناشطات وللمدافعات عن حقوق الإنسان، والمنظمات النسائية وشبكات المجتمع المدني، وأن تضمن وجود خبرات متخصصة في المسائل الجنسانية في البعثة، وتضمن تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والبيان

المشترك الموقّع في عام ٢٠١٣ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وخطط العمل المحددة التي اعتمدتها القوات المسلحة والشرطة الوطنية. وشددت الممثلة الخاصة على أهمية تهيئة الفضاءات المناسبة لمنظمات المجتمع المدني النسائية لضمان استرشاد أولويات البعثة فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن بما تبديه النساء من آراء وما يقمن به من أدوار.

- لقد أُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالمساءلة عن العنف الجنسي في السنوات القليلة الماضية، ويلزم المزيد من الاستثمارات لتعويض ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ولا سيما البرامج التي تكفل حصولهن على الخدمات والتعليم وسبل العيش، وبخاصة البرامج التي توفر الدعم من أجل إعادة الإدماج الاجتماعي للنساء من بين المشردين داخليا والعائدين. وينبغي للحكومة أن تكفل فحص القوات المسلحة وقوات الأمن وتدريبها وتجهيزها من أجل حماية المدنيين حماية فعالة.

- شهدت التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي زيادة بنسبة ٥٦ في المائة في عام ٢٠١٧ مقارنة بالعام السابق، ووقعت النساء أيضا ضحية لانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، مثل حالات الإعدام خارج نطاق القضاء. وخلال العملية السياسية، كثيرا ما تُستهدف النساء في محاولة لتخويف المرشحات والناخبات ومجتمعاتهن المحلية، ومعاقبة أقاربهن من الذكور، لا سيما في سياق الانتخابات المحلية التي تجرى بالتزامن مع انتخابات المقاطعات والانتخابات الوطنية. وعلى الرغم من أن حصة النساء من الناخبين المسجلين أصغر مقارنة بالانتخابات السابقة (٤٧ في المائة مقابل ٥٢ في المائة سابقا)، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاع، وذلك بسبب انعدام الأمن، فإن تلك الحصة لا تزال تمثل ٢١ مليون من النساء اللاتي اصطففن في طوابير من أجل المشاركة في العملية الانتخابية، على الرغم من الفقر والعنف، بما في ذلك أحداث العنف الشديد التي وقعت أثناء إجراءات التسجيل في عدة أماكن. فقد قمن بأدوارهن، وعلى الحكومة الآن وشركائها الدوليين أن يضطلعوا بدورهم في حماية ودعم مشاركتهن. وحاولت الجماعات النسائية والمشرعون إضافة شرط التكافؤ أو نظام الحصص إلى القانون الانتخابي، إلا أن جهودهم قوبلت بالرفض. ولا يزال بإمكان مجلس الأمن والمجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، الضغط على الأحزاب السياسية الرئيسية لتحفيزها على تمثيل المرأة في الانتخابات المقبلة. ويكتسي دور منظمات المجتمع المدني النسائية أهمية بالغة، وستواصل الممثلة الخاصة الدعوة إلى اعتماد قانون لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان.

- ستواصل البعثة تنفيذ نهج متعدد الأبعاد لإدماج المنظور الجنساني في تنفيذ ولايتها. وقد وضعت البعثة نهجا مبتكرا من خلال استخدام مؤشر المساواة بين الجنسين لتقييم وتحسين مدى مراعاة الاعتبارات الجنسانية في مختلف أقسام البعثة ومكوناتها. وتتولى وحدة الشؤون الجنسانية تدريب ما يناهز ٤٥٠ موظفا كل شهر، معظمهم من الرجال. وتهدف البعثة إلى ضمان ألا تقل نسبة النساء من المشاركين الفاعلين في شبكات الإنذار المحلية ولجان الحماية المحلية عن ٣٠ في المائة، وذلك لضمان إدراج الاحتياجات والأولويات الأمنية للمرأة على نحو أكثر فعالية في جهود الحماية.

- إلا أنه داخل هياكل البعثة، وعلى الرغم من توجيه صدر مؤخرا ينص على تنفيذ استراتيجية تكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة التي وضعها الأمين العام، فإن النساء لا يشكلن سوى نسبة ٣,٥ في المائة من القوات العسكرية، و ٨ في المائة من الخبراء العسكريين، و ٥,٤ في المائة من ضباط الأركان، و ١٠ في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و ١٨،٨ في المائة

من أفراد الشـــرطة المقدمين من الحكومات، و ٢٨ في المائة من الموظفين المدنيين الدوليين، و ١٥ في المائة من الموظفين الوطنيين. وتضم البعثة الآن العديد من النساء في مناصب قيادية، بما في ذلك الممثلة الخاصة ونائبة الممثلة الخاصة/المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية ورئيسة الأركان، على أنهن لن يدخرن جهدا في محاولة تحقيق المســـاواة بين الجنســـين في جميع هذه المجالات. وذكرت الممثلة الخاصة أنها لن تسمح لبعثة من بعثات حفظ السلام ”تقودها نساء“ بالفشل في مهمة النهوض بالمساواة بين الجنسين. وستكفل البعثة تحقيق الهدف المباشر من التوجيه المتمثل في زيادة النسبة المئوية للنســـاء في صـــفوف الموظفين الدوليين من ٢٨ إلى ٣٤ في المائة قبل نهاية العام، وقد طلبت الممثلة الخاصة إلى أعضاء مجلس الأمن أن يواصلوا تذكير البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بأهمية نشر المزيد من النساء في البعثة.

- تتيح شبكة القيادات النسائية الأفريقية، التي تضم ثلاث عضوات كونغوليات بارزات يمثلن الحزب الحاكم والمعارضة والمجتمع المدني، محفلاً مناسباً للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتشمل الجهات الشريكة الهامة الأخرى المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ والمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، وهو طرف رئيسي في البلد؛ والشركاء الحكوميين، بما في ذلك المستشارة الرئاسية المعنية بالعنف الجنسي وتجنيد الأطفال، ووزيرة الشؤون الجنسانية، ووزيرة حقوق الإنسان، وجميعهن نساء.

- أعربت الممثلة الخاصة أيضا عن التزامها بإثارة هذه المسائل خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمتها إلى مجلس الأمن في ٧ آذار/مارس ٢٠١٨، وبتشجيع المجلس على طلب تقارير دورية معزَّزة من البعثة بشأن هذه المسائل، بما في ذلك تنفيذ السياسة العامة لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني بشأن عمليات حفظ السلام المراعية للاعتبارات الجنسانية واستراتيجية تكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة، وبشأن التدابير الرامية إلى تحفيز البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على نشر النساء، وإجراء تحليل محدد للمسائل الجنسانية وديناميات النزاع، والاستفادة من المساعي الحميدة التي تبذلها البعثة من أجل النهوض بالمرأة والسلام والأمن.

وقد سلطت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بوصفها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، الضوء على بعض التوصيات التي جرى تبادلها خطيا مع الفريق، إضافة إلى التوصيات التي شددت عليها الممثلة الخاصة للأمين العام. ومن بين هذه التوصيات إضافة صياغة أقوى إلى الولاية وإضفاء طابع خاص عليها فيما يتعلق بما يلي: حماية ودعم المدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة والناشطات والمنظمات غير الحكومية النسائية؛ وتقديم الدعم للمبادرات التي تقودها نساء من أجل منع نشوب النزاعات وحلها، بما يشمل رصد العنف الانتخابي والتخويف؛ وضرورة قيام الحكومة والأمم المتحدة بوضع خطط وتدابير محددة لضمان المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات المقبلة، لا سيما في المقاطعات المتضررة من النزاع؛ وضرورة الاعتراف صراحةً بالدور الهام الذي يضطلع به مستشارو الشؤون الجنسانية وبأهمية الخبرات الجنسانية؛ وضرورة تحديث وتمويل وتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

وأشار مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى أنه بعد عقد من الإبلاغ عن العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان عام ٢٠١٧ أول مرة يتجاوز فيها تقريره السنوي نطاق كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ليشمل إيتوري وتنجانيقا ومقاطعات كاساي، وأول مرة تتحمل فيها ميليشيات التوا المسؤولية عن بعض أسوأ الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي. وفي عام ٢٠١٧، تحققت الأمم المتحدة من ٨٠٤ من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وهو ما يمثل زيادة حادة وعودة إلى مستويات العنف التي كانت سائدة قبل عام ٢٠١٤. كما تضاعف منذ عام ٢٠١٦ عدد الحوادث المبلغ عنها التي أحصاها صندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء. وعلى الرغم من الإنجازات والمكاسب الهامة التي تحققت في السنوات القليلة الماضية – تعيين المستشارة الرئاسية، وتوقيع البيان المشترك، واعتماد خطط عمل من جانب القوات العسكرية وقوات الشرطة، وتعهدات فرادى القادة، والدورات التدريبية المكثفة والمحاكمات، بما في ذلك اعتقال نتابو نتابيري شيكا والإدانات الهامة التي صدرت في محاكمة كافومو في عام ٢٠١٧ – فإن تدهور الحالة الأمنية والافتقار إلى الموارد يعرِّض كل هذا التقدم للخطر. فعلى سبيل المثال، هذه هي المرة الأولى التي لم تخصَّص فيها أي أموال لفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي من أجل العمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال يتعذر على النساء الحصول على التعويضات – في ظل تعثر القانون المتعلق بالتعويضات – بل وحتى التعويضات التي يصدر بها تكليف من المحكمة تظل غير منفَّذة. وينبغي لمجلس الأمن ومجتمع المانحين أن يظلا منخرطين وأن يتحليا باليقظة إزاء هذه المسألة، وأن يحافظا على لغة قوية في الولاية فيما يتعلق بأهمية المستشارين لشؤون حماية المرأة، والتنفيذ التام للبيان المشترك الصادر في عام ٢٠١٣، وأن يشددا على أن حماية المدافعات عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني تشكل دوما أفضل السبل للتخفيف من وطأة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

واختتم الرئيسان المشاركان الاجتماع وشكرا الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها الإعلامية المستفيضة، وأشارا إلى أنهما يتطلعان إلى مشاركتها في اجتماع مجلس الأمن في ٧ آذار/مارس، وفي جلسة متابعة يعقدها فريق الخبراء غير الرسمي قبل نهاية العام.